

٣٦٢

٢٨٩١١

وقف سرور على اهل العلم بالازهر ووقف اولاد

كتاب من الفقه الحديث

للشيخ الامام العالم العلامة العمدة

الفهامة حجة الله على اهل زمانه

ولي الدين العراقي الشافعي ادام الله

لعماسعادته الزاهرة وحشرنا

معه في الدنيا والاخرى وشدد

به اركان الدين واطاله الله

بقا علومه لنفع المسلمين

بجاه محمد وآله ائمة

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله

امين

تم هذا

الكتاب

فتم

٢٥



باسم الرحمن الرحيم ونسبهم

يقول راجي ربه المتقدي
 من بعد حمد الله ذي الاله
 ثم صلاة وسلام على محمد وآله
 فهذه المقاصد المهمة
 نكلمها تبصرة للتشدي
 لحصنت فيها ابن الصلاح لعمه
 تحت جنا الفيل والضمير
 كقائد اطلقت لفظ الشرح
 وان يكن لاثنين حولهما
 والله ارجوا في اموري كلها

اقتسام الحديث

واهل هذا الشأن تسو السان
 فالاول المنصل الاسناد
 عن مثله من غير ما شدود
 وبالصحیح والضعيف فصد
 انما لنا عن حكيمنا على سند
 خاضع يوم وفير فيل ما لك
 مولاه واخر حيث غير بينه
 وجزم ابن حنبل بالثوري

وقيل
 عبد الله بن عمر

وقيل زين العابدين عن ابيه
 او قاتل بن سيرين عن السكاك
 التتبع عن ابن قيس علفه

اول من صنف في الصحيح
 وسلم بعد وبعث الفربيع
 ولم يعمه ولكن قاتل
 ورد لكن قال يحيى البر
 وفيه ما فيه لقول الجعفي
 وعله اراد بالشكر ا
 اربعة الالاف والمكدر

الصحة
 وحذ زيادة الصحيح انقص
 يجمعه نحو ابن حبان الزكي
 على سبيل وقال ما انفرد
 بركة والحق ان يحكم بهما

واستخرجوا على الصحيح كل
 عزوك الناظر المصنوع لهما

عن حذرة وابن شهاب عن عبد الله
 عنه او الامش عن ذي الشان
 عن ابن مسعود ولم من عمه

محمد وحض بالترجي
 ابي علي فصولا او التبع
 عند ابن الاخير منه تدافع
 لم يفت الحسة الا الشر
 احفظ عشر الف الف
 لها وموقوف وفي البخاري
 قوف ثلاثة الوفاد كروا

الصحة
 صحة او من امره تصنيف
 وابن خزيمة وكالمستدر
 به قد اك حسن ما لم يرد
 يلق والبستي يذلي الحاكما

عوانه وحوه واجتنب
 اذ خالفت لفظا ومعنى رعا

رواه

الحديث

وَمَا تَرِدُ نَاحِيَةً بِصِحَّتِهِ
وَالْأَصْلُ بَعَثَ الْبَيْهَقِي وَرَعَا
فَهُوَ مَعَ الْعُلَمَاءِ قَائِدِيهِ

مَرَاتِلُ الصَّحِيحِ ٣
وَأَرْبَعُ الصَّحِيحِ مَرَّةً
سُطْرًا حَتَّى سَطْرُ الْجَفْقِي
وَعِنْدَهُ الصَّحِيحُ لَيْسَ يَكُنْ
فِي عَصْرِنَا وَقَالَ خِي مُنْكَنْ

حَكْمُ الصَّحِيحِينَ وَالتَّعْلِيلُ ٥

وَأَنْطَعُ بَصِيحَةً لِمَا قَدْ أَسْنَدَ
حَقِيقَتَهُ قَدْ عَرَاهُ التَّوَوِي
مُصَنَّفٌ وَلِهَذَا لَأَسْنَدُ

تَرْجُمُ صَافِلًا وَلَكِنْ يَشْهَرُ
وَأَنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْأَسْنَادِ حَذْفًا
وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ أَمَّا لَدِي
عَنْتِي كَيْفَ الْمَعَارِفِ
لَا نَصْعُ لَإِنْ حَرَّمَ الْخَالَعِ

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْعَتَمَةِ ٣

وَإِذَا مَثَلُ مِنْ كِتَابٍ لِحَيْلٍ
عَرَضَالَهُ عَلَى أَصُولِ لِسْتَرْط
فَلَمْ يَلْزِمِ خَيْرَ امْتِنَاعِ

الْفِعْمُ الثَّانِي الْحُسْنَى ٤
وَالْحُسْنُ

وَالْحَرَامُ وَنَحْرًا وَفَدُ

حَمْدُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مَا سَمِعْتُ
بَلَدِي وَهَذَا يَكُونُ أَوْ رَدُ
وَقِيلَ مَا صُنِعَ قَرِيبًا حَتَّى

قَتَمًا وَرَأَى كَوْنَهُ مَا عَكَّ لَا

وَالْفَقَاهُ حَلَامٌ لَسْتَحْبَلُهُ
وَيُؤَيِّدُ أَقْسَامُ الصَّحِيحِ مَحْكُوقُ

رَوَانَهُ لَسْتُ بِحَفِظٍ خَيْرٍ
وَأَنْ يَكُنْ كَذِبٌ أَوْ شَيْدَا
الْأَسْرَى الْمُرْسَلُ حَتَّى أَسْنَدَا

إِذَا تَابَعُوا مُحَمَّدًا بْنِ عَمْرٍ

قَالَ وَبَيْنَ مَطْنِيهِ لِلْحُسْنِ
فَلَانَهُ قَالَ ذَكَرْتُ فِيهِ

وَمَا يَدُ وَهْنٍ شَدِيدٌ فَلَنَسْخِ
فَمَا بِهِ وَلَمْ يَصْغَحْ وَسَكَتُ

أَشْهَرُ مِنْ رَجَالِهِ بِذَلِكَ حَدُ

مِنْ الشَّدِيدِ وَمَعَ رَأْيِ مَا أُنْجَمُ
قُلْتُ وَقَدْ حَسُنَ بَعْضُ مَا نَقَرُ
فَبَيْنَهُ وَمَا يَكُنْ ذَا حَصْلٍ

وَلَا يَكُنْ أَوْ شَدِيدٌ وَشَيْدَا

وَالْعِلْمُ كُلُّهُ مِنْهُ لَيْسَ بِهِ
نَجْمَةٌ وَأَنْ يَكُنْ لَا يَكُنْ

بَلَوْنِي مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ بِذَكَرٍ
أَوْ قَبْلِ الصَّنْعِ فَلَمْ يَجْزِ ذَا
أَوْ أَرْسَلُوا أَحْمَدَ بْنَ أَعْيُنَا

وَالصَّدِّقُ رَأَوْنَاهُ إِذَا اتَى لَهُ

صَحِيحَتُهُ كَمَنْ لَوْ لَا أَرَأَيْتُ
عَلَيْهِ قَارِئِي الصَّحِيحِ يَجْرِي

جَمْعُ الْيَدِ أَوْ وَدَايَ السَّنِ
مَا صَحَّ أَوْ قَارِبَ أَوْ حَكَمِهِ
وَحَيْثُ لَا نَصَاحَ خَرَجَتْهُ

عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتَ

أَبُو دَاوُدَ ٢٢

وابن رشد قال وهو متجه
 وللإمام النعماني إجماعا
 حيث يقول في الجملة الصفة لا
 فاختار أن ينزل في الإسناد
 ويحوجه وإن يكن ذلك السبق
 ملاقي على كتاب منسليم
 والنعماني إذ قسم المصاحف
 أن الحسان ما روي في السنين
 كان أبوداود أقوى ما وجد
 في الباب غيره قد ان غنده
 والشراح يخرج من إجماع
 ومن عليها الطلوع الصحيح
 ودون باقي ثمة ما جعل
 كمسند الطبائسي وأخذ
 والحد للإسناد بالصفة أو
 وأقبله أن أطلق من يعينه
 واستشكل الحسن مع الصفة
 به الضعيف أو يرد ما يختلف
 ولا يبيح الجمع في الاقتير اج

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

وإن يكن

وأورد ما صرح من أفراد حيث أشترطنا غير ما الإسناد
 القسم الثالث الضعيف ٨

أما الضعيف فهو ما يبلغ مرتبة الحسن وإن سطره
 فقا قد شرط قبول قسمين وأثنين قسم غيره وضمو
 سواء ما قبلت وهكذا وعد بشرط غير منقذ
 قسم سواء ما روي غير الذي قدمته على ذلك
 وعنه البشيرة فيما أوعى للشيعة وأربعين نوعا

المرفوع ٢
 ومن مرفوعا مضافا للشيعة واشترط الخطيب رفع الصانع
 ومن يما يله يدي الإرسال فعدني بذلك دال التقابل

المسند ٢
 والمسند المرفوع وما قد روي في هذا قبل
 والثالث الرقع مع الوصل معا شرطه الحاكم فيه قطعاً

المتصل والموصول ٢
 وإن نصّل بسند منقول لا نسبه متصلا مؤصلا
 سواء الموقوف والمرفوع ولم يرد أن يدخل المقطوع

الموقوف ٢
 ومن بالموقوف ما قصرته لصاحب وصلت أو قطعت

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

(الضعيف من
 الإسناد)

محمد وعنه أهل البصرة
روى به الترمذي وذا المجيب
المسل

وَصَحَّحُوا وَضَلُّوا مُعْتَمِدِينَ عَلَيَّ
مِنْ دَلِيلَةٍ رَأَوْنِي وَاللَّعْنَةُ

وَبَعْضُهُمْ عَلَى بَدْءِ إِجْمَاعًا
لَكِنْ تَقَابُرًا وَقِيلَ لَشَرْطُ
مُؤَوَّاةَ الرَّأْيِ بِالْأَخْبَارِ
مَنْقُطٌ حَتَّى يَبَيِّنَ الْوَصْلُ
سَوَاءً وَالْفَتْحُ عَلَى الْوَصْلِ
قَالَ وَسَمِعَهُ رَأْيَ ابْنِ شَيْبَةَ
قُلْتُ الصَّوَابُ أَنْ تَنْزِلَ
تَحْكُمَ لَهُ الْوَصْلُ كَيْفَ مَارَوْي
وَمَا عَلَى عَمْرِو بْنِ حَنْبَلٍ
وَكثيراً شَيْعَالٌ عَنْ فِي ذَلِكَ
تَقَارُصُ الْوَصْلُ وَالرَّاسِلُ أَوَّلُ الرَّفْعِ وَالْوَقْفُ ٥
وَأَكْثَرُ بَوَصْلٍ لِقَعَةٍ فِي الظَّاهِرِ
وَسَبَّحَ الْأَوَّلُ لِلشَّطْرِ
بَوَصْلٍ لَا يَكْفَى إِلَّا بَوَصْلُ
وَقِيلَ الْأَكْثَرُ وَقِيلَ الْأَخْفَظُ
يَنْتَهِجُ فِي أَهْلِ الْوَصْلِ أَوْ
أَنْ لَا يَصِحَّ الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ

وَمُسَدِّ لَشَرْطِ أَجْمَاعًا
طَوْلُ صَحَابَةٍ وَبَعْضُهُمْ شَرْطُ
وَقِيلَ كَمَا أَتَانَا مِنْ هَهُنَا
وَحَمْدُ أَنْ حَكَمَ عَنْ قَالِحٍ
حَتَّى يَبَيِّنَ الْوَصْلُ فِي التَّخَرُّجِ
كَذَلِكَ وَلَمْ يَصُوبْ صَوَابُهُ
رَوَاهُ بِالْشَّرْطِ الَّذِي لَقَدْ مَاتَ
يُنَالُ أَوْ عَنْ أَرْبَاعٍ فَسَوَّى
وَقَوْلُ يَنْصُوبُ عَلَى ذَلِكَ سَبْرٌ
إِجَارَةٌ وَهُوَ بَوَصْلُ مَا مَتَّحَنَ
وَالرَّاسِلُ أَوَّلُ الرَّفْعِ وَالْوَقْفُ ٥
وَقِيلَ بِلِإِسْمَائِيلَ لِلْأَكْثَرِ
أَنْ يَصْحَوْهُ وَقَضَى الْخَارِ
يَعْنِي كَوْنُ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْحَبْلِ
قَالَ أَرْسَالَ عَدْلٍ يَحْفَظُ
مُسَدِّهِ عَلَى الْأَمْرِ وَرَأَوْا
مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَاوَةِ الْأَحْمَالِ

الشَّدِيدُ لِلْبَيْتِ
حَدَّثَهُ وَبَرَّقَ بَيْنَ وَأَنْتَ
فِي أَمْلِهِ فَالْزِدْ مُطْلَقًا لَمْ يَنْفَقْ
وَالْأَكْثَرُونَ

تَدْلِيْلُ الْإِسْنَادِ كَمَا يُسْتَقْبَلُ
وَقَالَ يَوْمَ اتِّصَالًا وَلُفْطٍ

لما كان يوم...

وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ مَا صَرَحَ
وَفِي الصَّحِيحِ عَدَّةٌ كَالْعَشْرِ
وَدَمَهُ شَعْبَةً ذُو الرِّسْقِ
أَنْ يَصِفَ الشَّيْءَ بِالْأَعْرَافِ
فَشَرُّهُ الصَّعْفُ وَاسْتَنْصَحَا
وَالثَّانِي أَنْ يَنْتَهِيَ عَمْرٍو
الشَّاد ٤

وَدُوَّ الشَّدِيدُ وَذِي مَا خَالَوُ الْقَعَّةِ
وَالْحَالُ الْخِلَافُ فِيهِمَا اشْتَرَطَ
وَيَوْمًا قَالَا يُعْرَدُ النِّقَافُ
وَقَوْلُ مَسْلُورٍ لِيُزَيَّرَ
وَأَخْبَارُ فِيهِمَا خَالَوُ أَنْ يَنْتَهِيَ
أَوْ بَلِغَ الضَّبْطُ أَصَحُّ وَأَوْ بَلِغَ
الْمُنْكَرُ ٥

وَالْمُنْكَرُ الْمَعْرُودُ كَذَا لِلرَّبِّ يَجِي
بِأَجْرِ تَقْصِيلِ لَدَى الشَّدِيدِ وَنَحْوِ
نَحْوُ كَلِمَةِ النَّحْجِ بِالْقَمَرِ الْخَبَرِ
قُلْتُ فَهَذَا إِذَا حَدَّثْتَ سُرْعِيهِ
الْأَعْيَانُ وَالْمُنَابَعَاتُ وَالشُّوَاهِدُ ٥

وَالْأَكْثَرُونَ

تأنيث بوصول وصحاح
وكتبت بعده وقشيت
ودونه التدبير للشيوخ
وهو ما يقصده بختله
والتحليل يوم سنكتارا
قلت وشهد ما اخوالتشوية
فيه الملائكة تاذي حقيقته
والخيل في مقفد الراوي تخط
كالتي عن بيع الولاء واليمين
شيعي ترة اكلمها قوتي
تقرب من ضبط مقفد حسن
عنه فيما شئت فاطرحه ورد
المعنى...

فقال اولم يخالف
ثمة او غفلت
فقال اولم يخالف
المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

الاعتبار سترك الحديث مل شارك راو غيره فيما حجل
 عن شجرة فان يكن شورك من فتنه يمتنع واث
 شورك شجرة تفوق ذلك وقد يسمى شامدا شامدا
 من شجرة في القسامة وما خلا عن كل ما مضى
 مثاله لو اخذوا اياما لها لفظة الله باع ما اتى بها
 عن عمر والابن عبيدة وقد توع عمر وفي الدباغ فاعتضد
 ثم وجدنا اياما لهاب فكانت فيه شامدا في الباب

الاعتبار
 من شجرة
 من شجرة

لا يقلل من رده
 لا يقلل من رده

زيادات الثقات

واقبل زيادات الثقات منهم
 وقيل لا وقيل لا منهم وقد
 دون الثقات ثقتهم خالفهم
 اولم يخالف ثقتهم وادعى
 او خالف الاطلاق نحو فقلت
 قال شافعي واحدا احبنا اذا
 لكن في الارسال جرحا فقتضى
 هذا فتبول الوصل اذ فيه وفي
 الافراد

الفرد تسمان ففرد مطلقا
 والفرد بالنسبة ما قيدته
 وحكمه عند الشذوذ سبقا
 شجرة اوله ذكركه
 او عن

او عن فلان نحو قول القائل
 لم يروه عن بكر الا وابل
 لم يروه ثقت الا صخرة
 فان يريدوا واحدا من اهلها
 وليس في افرادها النسبة
 لكونا قيد ذلك بالنسبة
 لحكمه تغرب عما اطلقه

المعكول

وتم ما بعلة مشهور
 وامي عارة عن اسباطك
 تدرك بالخلان والتفرد
 جبهه ما الى اطلاع على
 او وقف ما يرفع او من دخل
 طرنا مضى او وقف فاجمعا
 ويحى غلبا في السند
 او وقف مرفوع وقد لا يندخ
 بولم يبق ابن عبيد الله لا
 وعلة المتن كلفي البسملة
 وصح ان السابغون لا
 ولا تغليل بالارسال
 وقد يملكون بكل فتح

الاعتبار
 من شجرة
 من شجرة

٢٠٠

نصوب ارسال لما قد وصلا
 في غيره او وليم وامم حصل
 مع كونه ظاهرة ان سلا
 تغرب في المتن بقطع مسند
 كالتيعان بالخيار صرحوا
 عمر العبد الله حين تفتك
 اذن راو تغربا تفتك
 احفظ نسبا فيه حيث سئل
 للوصل ان يغوي على اتصال
 شيق وعلة ونوع جرح

وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُونَ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالسَّخِ سَمِي الترمذي عَمَلُهُ
 قَلَنْ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ مَا جَعَلَ لَهُ
 الْمَطْطَرِبُ فِي غَايَةِ الْحَدِيثِ
 مَطْطَرِبُ الْحَدِيثِ مَا تَدُورُ
 فِيهِ مُتَرَاوِي سَنَدًا رَاضِحٌ
 تَبَعُ الْوَجْهَ لَمْ يَكُنْ مَطْطَرِبًا
 كَالْحَطِّ لِلشَّيْءِ ثُمَّ الْمُخْتَلَفِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ
 فِي السُّوَالِ وَالْجَوَابِ

المذرج ١٢

الْمَذْرَجُ الْمُخْتَلَفُ أَخْرَجَ الْحَبِيرُ
 حُجُودًا أَفَلَتِ الشَّيْءُ وَصَلَهُ
 ثَلَاثٌ وَمِنْهُ مَذْرَجٌ قَبْلَ قَلْبٍ
 وَمِنْهُ جَمْعٌ مَالِي كُلِّ طَرَفٍ
 كَوَالِدٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 وَمِنْهُ أَنْ يَذْرَجَ بَعْضُ مُسْتَدٍ
 حُجُودًا تَأْتِي فِي مِثْلِ لَا
 مِنْ مِثْلِ لَا تَحْسَبُوا اللَّهَ جِهَةً
 وَمِنْهُ مِثْلٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ
 فَجَمَعَ كُلُّ شَيْءٍ بِأَسْنَادٍ دَكَّزَ

فَقَدْ جَمَعَ
 وَانْزِلَتْ فِيهِ
 فَانْزِلَتْ فِيهِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

فَانْزِلَتْ عِنْدَ وَأَصْلُ قَطْعًا
 وَزَادَ الْأَمْسُ كَذَّامُصُورٌ

بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَأَنْ يَسْعُدَ سَعْدًا
 وَعَمَدُ الْأَدْرَاجِ لَهَا حَطُورٌ

الموضوع ١٧

سَرَالَهُ
 سَرَالَهُ الصَّغِيرُ الْمَذْرُوعُ
 وَلَكِنْ كَانَ يُخْتَارُ وَإِنْ كَرِهَ
 وَالْأَثَرُ الْخَامِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ
 وَالْأَصْحَابُ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبَ
 قَدْ وَصَعُوا مَا حَسِبَتْ فَفَعَلَتْ
 فَفَعِلَ اللَّهُ لَهَا تَعْسَادًا
 حَوَاتِي عَصَمَةُ إِذَا رَأَى
 لَهَا حَدِيثًا فِي فَصَائِلِ السُّوَرِ
 كَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي سَاعِدَةَ
 وَكُلٌّ مِنْ أَوْدَعَهُ كَذَا بَعْ
 وَجُورَ الْوَضْعِ عَلَى التَّغْيِيبِ
 وَالْأَصْحَابُ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَ
 كَلَامَ بَعْضِ الْحَدِيثِ فِي السُّنَنِ
 حُجُودًا ثَابِتًا ثَابِتًا لَشَرِّتِ
 وَبَعْرِقَ الْوَضْعَ بِالْإِفْرَارِ
 يُعْرِفُ بِالرَّوَاةِ فَلَمْ أَسْتَطِعْ

الَّذِي الْمُخْتَلَفُ الْمَصْنُوعُ
 لَمْ يَكُنْ مَالِي بَيْنَ أَمْرَةٍ
 لِمَطْلُوقِ الصَّغِيرِ عَمَلٍ بِالْفَحْ
 أَضْرَبَ قَوْمٌ لَمْ يَزِيدُوا سُبُوحًا
 يَمُومُوا لَوْنًا لَمْ يَنْقَلِبْ
 تَسْوَأًا يَتَقَدَّمُ فُسَادُهَا
 قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْفَرَانِ قَانَدِي
 عَرَانِي عِبَاسٍ فَيَسِّرُ مَا تَسْكُرُ
 رَأَوْهُ بِالْوَضْعِ فَيَسِّرُ مَا تَسْكُرُ
 كَالْوَالِدِ حُدِّي حَطُورَ صَوَابَةٍ
 قَوْمٌ أَيْنَ لَوْنٍ وَفِي التَّوْبِ
 مِنْ عِنْدِ لَعْنِهِ وَبَعْضُ وَضْعٍ
 وَمِنْهُ لَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يَقْصِدْ
 صَلَاتَهُ الْحَدِيثِ وَمَلَّصَتْ
 تَقُولُ مِثْلَهُ وَرَبِّمَا
 التَّبَحُّجِي الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

عَنْ الْقَدِيبِ
 خَلْفَ الْقَدِيبِ

المنقح

ما اعتزنا الواضع اذ قد يلبس بك تردد وعنه نصير

المقلوب ٧

وتمسوا المقلوب قسمين الى مكان مشهور براو بد لا
يواحد نظيره في غير عينا فيه لا غراب اذا ما استقربا
ومنه قلب سند لمن عوام متعلم امام الفن
في مائة لما انا بعد اذ ترد لها وجوز الاستاد
وقلبنا لم يقصد الرواة نحو اذ اثبت الصلاة
حدثه في مجلس الساني حجاج اعني ابن ابي عمير
فقطه عن ثابت جريز بن عبد الله الصوري

تدبيرات ٨

وان تجد متنا صعبا السند قل ضعيف اي هذا قصيد
ولا ضعف مطلقا بيان على الطريق اذ لعل حجة
يسند مجردا بل تفهم ذلك على حكم امام يصرف
بيان في ضعفه فان اطلقه فالتحقيق فيما بعده حقيقه
وان ترد نقلا لواه اولا يشك فيه لا يستاد بها
فان يفرق بين يروي واخره يشك فيه لا يستاد بها
وسهلوا في غير موضوع روى بغير تيسر لضعف وراؤ
بيان في الحكم والعقائد عن ابن مهدي وغير واحد

معرفة من قبل رواية ومن تردد ٤٩

اجمع

اجمع جمهور ائمة الاثر بان يكون صابغا معدا لا
يخطا ان حدثت خطا يحوي يعلم في النظر الى حاله
بان يكون متبعا اذ اعتدل من نسق واخره مروية
وصحح المتأخرين بواحد وصحح استغناء ذي الشهرة
ولا بن عبد البر كل من عني فانه عدل يقول للمصطفى
ويروى في كماله اذ القسبط وصححو اقول تعدل بلا
ولم يروا بقول خرج ائمة استفسر الجمع فلم يندح كما
مدا الذي عليه حفاظ الاثر فان ينقل في بيان من خرج
ولهموا فاشبه قد اجاب حتى يبين تحته بقوله
في البخاري اختجا جاعلهم

والفقه في قول ناقلا الخبر اي يقطا ولم يكن معقلا
كتابه ان كان منه يروي ان يروى بالمعنى وفي العدالة
قد بلغ العلم سلم العمل زكاة عدلان فعدل مؤمن
جرحا وتعديلا خلافا لقاله تركية كما في جميع الشئ
محمله العلم ولم يوهن في محله مد العلم لكن جو لسان
فصايط وادراكا فخطي ذكر لاسباب له ان يفتي
للتلف في ائسابه وراعا فسر شعبة بالرفع في
كسحي الصحيح مع اهل النظر لدا اذ قالوا ليس له يصح
ان يحج الوقت لاد استراة لم ياولوا الصحيح خرجوا له
مع ابن مزيق وغير ترجمه

وأخرج مسلم بن قاسم عن
 قلت وقد قال أبو المصالي
 وابن الخطيب الحنفي أن حكمنا
 وقد موالوج وقيل أنظر
 ومبرهم النقيب ليس يكفي
 وقيل لي خوان بقا لا
 جميع الشياخي نعمان لولم
 ونقص من حق لم يرد
 ولم يروا ثبناه أو حكمه
 وليس كذا على الصحيح
 واختلفوا بل يقبل المجهول
 مجهول عين من له رأو فقط
 مجهول حال باطن وظاهر
 والثالث المجهول للعدالة
 محجة في الحكم بعض من منع
 به وقال الشيخ إن العمل
 في كثير من الحديث أشهر
 في باطن الامر وبعض يظهر
 والخلف في مندرج ما كثر

قد لا يثبت
 في الحديث

وإذا سئل الكذا
 لنشأ فقولوا بقولنا
 والأكثر ورأه الأعدا
 نهيان جتان ارتقا فوفا
 وللمحك في ولا ما أمركا
 أي في الحديث لم تعد نقبله
 وأقلوا الكون وزاد أمركا
 وليس كالشاهد والسماع
 بلذب في غير اسقاط ما
 وفي رواية عن ثقف فكذا
 لا تليق بل يقول شيخه فقد
 وإن برده بلا أدكر أو
 الحكم للذكر عند القطع
 لقصة الشاهد واليتميز
 عنه فكان بعد عن ربيعة
 والشافعي أي عند الحكم
 ومن رواه بآخرة لم يقبل
 وهو سنية آخرة القرآن
 لكن أبو نعيم الفصل أخذ

قد لا يثبت
 في الحديث

نصرة مذهبه ونسبا
 من غير خطا بية ما نقلوا
 ردوا دعائهم فقط ونفلا
 عن أجل بدعي الصغ ما دعوا
 بأن ذلك من تعدينا
 وإن ثبت وأنصروا مثله
 ضيق نقلا لم يتوعدان
 أبو المظهر في الجاني
 له من الحديث قد نقدر ما
 فقد نقارضا ولكن كذبه
 كذبه الآخر وأرد ما أخذ
 ما يقتضي شيئا فقد إذا
 وحكي الإشتغال عن بعضهم
 نسبه سائل الذي أخذ
 عن نفسه يزويمه ليضعفه
 يروي عن أبي خنوف التميمي
 اسحاق والرازي وابن حنبل
 خرم من روى رواية الإنسان
 وغيره نوحضا فإن نكده

قد لا يثبت
 في الحديث

سَعْلًا لِمِ الْكَسْبِ أَجْرًا فَاثًا
 وَرَدُّوْهُمَا إِلَى الْحِمْلِ
 أَكْبَلَ التَّلْفِيْنِ أَوْ قَدْ وَصَا
 بِكثرة الشَّهْوِ وَمَا حَدَّثَ عَنْ
 يَنْ لَمْ عَظْمُهُ فَمَا رَجَعَ
 كَذَا الْجَمِيْدِي مَعَ ابْنِ جَبَل
 فَالْكَ وَفِيهِ تَطَرُّفٌ إِذَا
 وَأَعْرَضُوا فِي يَدِهِ الدُّنُوْرُ
 لِعُسْرِهَا بَلْ تَلْتَقَا بِالْعَاقِلِ
 لِلشَّقِيقِ طَائِرًا وَفِي الصَّبْرِ طَائِرًا
 وَأَنَّهُ تَبَوَّيْ رَأْسَهُ وَأَقْبَلَ
 لِحْوَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي قُلُوبِهِ
 مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ ٣١
 أَنْ يَأْتِيَ حَرْجًا إِذْ رَسَبَ
 مَا فِي كَلَامِ الْإِلَهِ وَحَدَّثَ
 كَيْفَهُ يَتَبَوَّيْ وَلَمْ يَعْدَتْهُ
 مُنْقَبْ أَوْ حُجَّةً أَوْ إِذْ أَعَزَّوْ
 لِكَيْسَ بِهِ بَأْسٌ صَدُوْقٌ وَصَلَّ
 حُجَّةُ الصَّدَقِ رَوَّاعَتُهُ إِلَى
 الصَّدَقِ

الصَّدَقِ مَا مَوْوَدَّ أَسْخَا سَطَا
 وَصَالِحِ الْحَدِيثِ أَوْ مَقَارِبُهُ
 صَوِيْحٌ صَدُوْقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ
 وَأَنْ يُعَيِّنَ قَالَ إِنْ قَوْلُ لَا
 أَنَا بِنِ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مِنْ سَأَلِ
 كَانَ صَدُوْقًا خَيْرًا مِمَّا مَوْنَا
 وَرَبَّاهُ وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ
 مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ ٣٢
 وَأَسْمَاُ التَّحْرِجِ كَذَا بِيَضْعُ
 وَبَعْدَهَا مَاتَهُمْ بِمَا كَذَبَ
 وَذَا هُتْ مِنْ زَوْكٍ أَوْ فِي نَظَرِهِ
 وَلَيْسَ بِالنَّفَقَةِ تَمَرُّ زَا
 وَأَهْمُكَرَةً وَلَمْ تَذْطَرَّ حَوَا
 لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَسَاوِي شَيْءًا
 وَتَكَرَّرَ الْحَدِيثُ أَوْ مُنْظَرُهُ
 وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ضَعِيفٌ
 لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمُتَيْنِ بِالْمُتَوَكِّفِ
 لِلضَّعِيفِ مَا مَوْوَدَّ فِيهِ ظَلَمَ طَعْمًا
 تَكَرَّرَ أَهْلُهُ وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ
 أَوْ سَطَحَ حَسْبِ أَوْ شَخْصِ قَطِ
 حَبْدُهُ حَسَنَةً مُقَارِبُهُ
 أَرْجُوَانِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ
 بَأْسٌ بِهِ ذَنْبُهُ وَتَعْرِفُ لَا
 أَتَقَنَّ كَانَ أَوْ حَلْدَةً بَلْ
 التَّقَنَّ الشُّوْرَى لَوْ تَقَوْنَا
 ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ لَيْسَ

من جملته

منه يصح نقل الحديث او يستحب

وقبلوا من مسلم تحملا
ثم رواه بعد البلوغ ومنع
اجتناب اهل البيت للصبيان
وطلب الحديث في الشترين
وبما الذي عليه اهل الكوفة
وفي الثلاثين لا اهل الشام
فكنته بالقبض والسماح
فالجنس المجهول في الجدة
وبما ان حسنة وقيل اربعة
بل الصواب اربعة الخطا
وقيل لابن حنبل في رجل
يجوز لابي ذؤيب ان يخطب
وقيل من بين الحار والنفور
قال به الحار وابن المقفري
انقسام التحمل واها سماع لفظ الشيخ
اعلى وجوه الاخذ عند المقلد
كما با وجنظا وكل حد ثلث
وقدم الخطيب ان لقول
وبعد ما حدثنا حدثنى

وهي ثمان لفظ شيخنا علم
سمعت او اخبرنا انبانا
سمعت اذ لا تقبل التأويل
وبعد ذا اخبرنا اخبرني

وهو

وقف سلك ومعه رواتب لا كرا

وهو كثير ويذكر ان شعله
من لفظ شيخه وبعد سلق
وقوله قال لنا ونحوها
الغالب سماعنا ما ذكره
وهي على السمع ان يذكر الكوفي
ان لا يقول ذا غير ما سمع
عمومه عند الخطيب وقصر
ذلك على الذي بدأ الوصف

الثاني القراءة على الشيخ ٢٣

ثم القراءة التي نعتها
من حفظ او كتاب او سمعت
اولا ولكن اضحك بمسكته
قلت كذا ان ثقة ممن سمع
واجمعوا اخذوا بها وردوا
والخلف فيها اهل يساو الاول
عن مالك وصحبه ومفضل
مع البخاري مما يستبان
قد رجم الحارث وعلمه
وجودوا فيه قرأت او قفري
عام في اول مفيد ا

٢٤

أفشدنا قرأه عليه لا
 ومطلق الحديث والأخبار
 والنسب في التبعين حتى
 وذهب الرضوي والقطان
 ومُعظم الكوفة والحجاز
 وابن جرير وكذا الأوزاعي
 ومسلم وحمل أهل الشرح
 وقد عزاه صاحب الإنصاف
 والآثرين وهو الذي استمر
 وبعض من قال بدأ أعاد
 في كل من قال لا أخبرك
 قلت وقد رأى الذين اشتروا
 تقريرات ٢٢

واختلفوا إن أمسك الأصل
 تبع نظر الأصول بتطابقه
 واختاره الشيخ فان لم يعتمد
 واختلفوا إن أمسك الشيخ ولم
 وهو الصحيح كافياً وقد منع
 به أبو الفتح سليم الرازي
 ثم أبو اسحق الشيرازي
 كذا

كذا أبو نصر وقال لا يعمل
 والحاكم اختار الذي قد عتمد
 حدث في اللفظ حينئذ
 والعرض أن نسخ قول آخرنا
 ونحوه عن ابن وهب روي
 والشك في الأخذ كان وحده
 محتمل لكن روى القطان
 في شيخه ما كمال والوحدة قد
 وقال أحمد اتبع لفظاً ورد
 ومنع الإبدال فيما صنف
 بأنه يسوي فيه ما جرى
 بأن ذلك إنما روي ذكر الطلب
 واختلفوا في صحة السماع
 الإيسر إنني مع الحر في
 لأن واحد ثبوتاً وإخباراً أقل
 وأبواباً لي كلاً مما كنت
 بأن خبراً منه أن يفتصل
 كما هو اللذان قطي حيث عُد
 وذلك يجري في الكلام وإذا

به والفاظ الإدا الأوت
 عليه أكثر الشيوخ في الإدا
 وأجمع ضميرة إذا تعدد
 أو قال في آخره في استحياسنا
 وليس بالواجب لكن رضي
 أو منع سواء فاعيننا والوحدة
 الجمع فيما أومأ الإنسان
 إخباراً في هذا البيت في نحو عتمد
 للشيخ في أدائه ولا تعدد
 الشيخ لكن حيث روي عرف
 في النقل بالمعنى ومع ذلك في
 باللفظ لا ما وضعوا في الكتب
 من تأنيده فقال باختيار
 وابن عدي وعن القسطلاني
 حصرت والرازي وهو المحظوظ
 وجوز الخليل والشيخ وابن
 حيث فهم صحت أو لا يطل
 إملاً لاسماعيل عدا وسرد
 منهم حتى في البصر كذا
 أي حق صوت

ابن صلاح

أبو الفتح سليم الرازي
 ذهب إلى القول

لَنْ يَنْدُ السَّامِعُ ثُمَّ تَحْتَمِلُ
 وَيَنْفَعُ لِلشَّيْخِ أَنْ يُجَابِرَ مَعَ
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا عَنِّي عَنْ
 وَسَيَلُ ابْنُ حَبِيلٍ أَنْ يَحْكُمَنَا
 لَكِنْ ابْنُ أَبِي الْعَصَلِ مَعَ
 الْأَبَانِ بِرُويِ ذَلِكَ الشَّارِدِ
 وَخَلْفُ ابْنِ سَلَامٍ قَالَ يَا
 مِنْ قَوْلِ سَعِيدَانَ وَسَعِيدَانَ
 كَذَاكَ حَادِثِينَ زِيَادَتِي
 رَوَوْا عَنْ الْأَعْيَشِ كَمَا لَقِيتُ
 أَلْبَعُضُ لَا يَسْتَعْنِيهِ فَيَسْتَلِ
 وَقَدْ دَا سَمَاءُ مَلَّ وَقَوْلُهُمْ
 عَنَّا إِذَا أَوَّلَ الشَّيْءِ سَيَلُ
 وَأَنْ تَحْدِثَ مِنْ وَلَا يَسْتَلِ
 صَحَّ وَعَنْ شُعْبَةَ لَا تَزُولُنَا
 وَلَا يَصْرُ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ
 كَذَا لَمْ يَخْصُصْ أَوْ رَجَعَتْ

ثم الإجازة على السَّامِعِ عَمَّا
 وَتَوَعَّتْ لِلشَّعْبَةِ أَنْوَاعًا
 أَرْفَعَهَا

أَرْفَعَهَا حَيْثُ لَمْ نَأْوِلْهُ
 وَيَضَعُ حَتَّى اتَّفَقُوا عَلَى
 نَفَى الْخِلَافِ مَطْلَقًا وَهُوَ غَلْظُ
 وَرَدَهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ الشَّارِدَ فِي
 مَذَاهِبِهِ الْمَنَافِخُ حَسْبَيْنِ مَعَ
 قَالَ لَا كَشَعْبَةَ وَلَوْ جَارَتْ إِذَنْ
 وَمَعْنَى الْخِلَافِ مَعَ الْحَرْجِيِّ
 لَكِنْ عَلَى جَوَازِ مَا اسْتَفْتَدَا
 قَالُوا بِهِ كَذَا وَجَوَابُ الْعَمَلِ
 وَالشَّانُ أَنْ يَبْعَثَ الْحَاجِرَةَ
 جَمُورٌ مِنْ رِوَايَةِ وَحَمَلَا
 وَالثَّالِثُ التَّعْيِيمُ فِي الْحَاجِرِ
 مَطْلَقًا أَلْخَطِيبُ وَأَنْ يَمْنَعَهُ
 وَجَازٌ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الظَّاهِرِ
 وَمَا يَمْنَعُ مَعَ وَصْفِ حَضَرٍ
 فَكَانَهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبَ
 فِي ذَلِكَ الْخِلَافِ قَالُوا يَمْنَعُ مَنْ يَرَى
 وَالرَّابِعُ الْمِيلُ مِنْ أَجِيرَتِهِ
 بَعْضُ سَمَاعٍ كَذَا أَنَّ سَمْعِي
 بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ لَمْ يَنْصَحْ

تَعْيِيمُهُ الْحَاجِرَ وَالْحَاجِرَةَ
 جَوَازًا وَذَهَبَ النَّاسُ إِلَى
 قَالَ وَالْخِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطْ
 قَوْلَانِ فِيهِمَا تَبَعُ شَايِعِي
 وَصَاحِبُ الْحَاوِيَةِ قَدْ قَطَعَ
 لَبِطَتْ رَحْلَةً طَلَا لَابِ الشَّيْخِ
 إِبْطَاهَا كَذَا الْمَلِكُ لِلشَّعْبِ
 عِلْمُهُمْ وَالْأَكْثَرُونَ طَرَا
 بِهَا وَقِيلَ لَا يَحْكُمُ الْمُرْسَلُ
 دُونَ الْحَاجِرِ وَلَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
 وَالْخَلْفُ أَقْوَى فِيهِ مَا فَدَّخَلَا
 لَهُ وَقَدْ مَالَ إِلَى الْحَوَازِ
 ثُمَّ ابْنُ الْعَلَاءِ أَيْضًا لَعَدَّة
 وَالشَّيْخُ لِلْإِنْطِلَالِ مَا فَادَّخَلَا
 كَالْعَلَاءِ يَوْمَ مَيْدٍ بِالْبَغْدَادِ
 قُلْتُ عِيَاضُ قَالَ لَسْتُ أَخْصِبُ
 إِجَازَةً لَكُنْ يَوْمَ مَخْصَرٍ
 أَوْ مَا أَجِيرُ كَمَا حَزَنَ أَرْفَعَهُ
 كِتَابًا أَوْ شَخْصًا وَقَدْ تَسَمَّيَ
 مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ لَا يَصْغُرُ

من المذاهب
 جوازها

من المذاهب

من المذاهب

أَمَا الْمُسَوَّانَ مَعَ الْبَسَاتِ
 وَيَنْبَغِي الصَّحَّةُ أَنْ تَجْعَلَهُنَّ
 وَالْخَامِسَ الْفَلَقُ فِي الْإِجَارَةِ
 أَوْ عِبْرَةٌ مَعِينًا وَالْأُولَى
 مَعَ الْبَوَالِغِ الْأَمَامَ الْمُحْتَبَى
 الْجَهْلُ إِذْ يَنْشَأُ وَمَا وَالْظَّاهِرِ
 فَلْتُ وَجَدْتُ مِنْ لِي حَسْبِي
 وَلَنْ يَنْتَظِرَ شَايِرُ وَيُفَرِّقُ
 أَمَا أَجْرُ الْفَلَانِ إِنْ يَسْرِ
 وَالسَّادِسُ الْأَذْنَ بِمَعْدُومٍ
 أَوْلَادُهُ وَنَسْلُهُ وَعَقْبُهُ
 وَمَوَاقِي وَأَجَارُ الْأَوَّلِ
 بِالْوَقْفِ لَكِنْ أَمَا الطَّبِيبُ رَدُّ
 كَذَا الْبَوَالِغِ وَجَارُ مَطْلَقًا
 مِنْ ابْنِ عَمْرٍوسَ مَعَ الْعَسَا
 فِي الْوَقْفِ فِي صُحْبَةٍ مِنْ تَبَعَا
 وَالسَّابِعُ الْأَذْنَ لِيْغِيْرَ أَسَلِ
 غَيْرُ يَمُوتُ وَدَّ الْأَخِيرُ
 وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلًا بَلَى
 وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَلِّ أَيْضًا نَقْلًا

فَلَا يَصِحُّ الْحَلُّ بِالْأَغْيَانِ
 مِنْ غَيْرِ عِدَّةٍ وَنَصِيحٍ لِحَسْبِي
 مِنْ بَيْنَا مَذِ الْأَذَى أَجَارَهُ
 الْكَرْبُ نَدْلًا وَأَجَارُ الْكَلِّ
 مَعَ ابْنِ عَمْرٍوسَ وَقَالَ لَا يَجْعَلِي
 يَطْلُبُهَا أَقْبَى بِذَاكَ ظَاهِرُ
 أَجَارُكَ الْثَانِيَةِ الْمُهْمَكِي
 وَخَوْفُ الْأَذَى يَجِبُ كُنْتُ
 فَالْظَّاهِرُ الْأَفْوَى الْجَوَازُ قَاعْتُهُ
 كَقَوْلِهِ أَجْرُ الْفَلَانِ مَعَ
 حَيْثُ أَوَّلًا وَخَصَّصَ الْمَعْدُومَةَ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ مُشْتَلٍ
 كُلِّهَا وَمَا وَصَفِي الْمَعْمُودِ
 عِنْدَ الْخَطْبِ بِهِ قَدْ سَفِيَا
 وَقَدْ رَأَى الْحَقْمَ عَلَى سِنُونُو
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَا الْحَكَمُ مَا
 لِأَخِي عَنْهُ كَأَفْرَأَ وَطَقِيلُ
 رَأَى أَوَّلَ الطَّبِيبِ وَالْجَهْمُ هَوْرُ
 يُحْضِرُ الْمَرْيُ سَتَرًا فَعَلَا
 وَمِنْ الْمَقْدُومِ أَوَّلِي فَعَلَا
 وَالْخَطْبِ

١٥١
 ١٥٢

وَالْخَطْبِ الْجَدُّ مَنْ فَعَلَهُ
 مَعَ ابْنِهِ فَأَجَارَ وَلَعَلَّ
 وَيَنْبَغِي الْبَسَاتِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 وَالْخَامِسُ الْأَذْنَ بِمَا سَجَلَهُ
 وَيَنْبَغِي عَصِيْرَتِي عِيَاضُ بَدَلُهُ
 وَلَنْ يَنْتَظِرَ أَجْرُهُ مَا صَحَّحَ لَهُ
 الدَّارُ قُطْنِي وَسِوَاهُ وَخَذَفُ
 وَالسَّابِعُ الْأَذْنَ بِمَا أُجِيرُ
 وَرَدُّ الْخَطْبِ الْأَعْيَادُ
 ابْنُ الْعَمِّ وَكَذَا ابْنُ عَقْدَةٍ
 وَالْيَتَامَى فَأَجَارَهُ وَقَدْ
 وَيَنْبَغِي كَأَمَلِ الْإِجَارَةِ
 بِالْمَنْطِقِ مَا صَحَّحَ لَهُ يَحْطُ

فَلْتُ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ
 مَا الْقَصْدُ الْأَسَافِيْرُ إِذَا فَعَلَ
 مِنْ لَعَلَّ الْحَلَّ وَمَا الظَّاهِرُ
 الشَّيْخُ وَالصَّحِيْحُ أَلَا تَبْطُلُهُ
 وَأَبْنُ فَيْسَلُ إِجْمَعُ مَنْ سَأَلَهُ
 أَوْ سَبَّحَهُ فَصَحَّحَ عَمَلَهُ
 يَصِحُّ جَارُ الْكَلِّ حَيْثُ عَرَفْتُ
 لِشَيْخِهِ فَقِيلَ لَنْ يَجُوزَ
 عَلَيْهِ قَدْ جُوزَ الشَّقَاءُ
 وَالْدَّارُ قُطْنِي وَنَصْرُ بَعْدَهُ
 رَأَيْتُ مَنْ وَالِي خَمْسٍ بَعْمُودِ
 فَحِثْ شَيْخُ سَبَّحَهُ أَجَارَهُ
 مَا صَحَّحَ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

لفظ الاجازة وشرطها ٥

أَجْرُهُ ابْنُ قَارِسَ قَدْ نَقَلَهُ
 وَأَمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ أَجَزْتُ لَهُ
 وَأَمَا تَسْتَحْسِنُ الْإِجَارَةَ
 مِنْ عَمَلِهِ وَمَنْ أَجَارَهُ
 عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا وَعَنْ أَبِي عُمَرَ
 الْأَمَّارِ وَمَا لَا يَشْكُلُ
 أَوْ دُونَ لِنَظَرٍ قَانُوا وَمَا دُونَ
 الرَّابِعُ الْمَسْأَلَةُ

ثم المناولات اما تقنن
 اعلا الاجازات واعلاها اذا
 ان يحضر الطالب بالكتاب له
 والشيخ ذوا مقربة فينظره
 يقول هذا حديثي فاروه
 بانها لقولنا لسنا
 اسكان والتوري مع الثمان
 والبارك وغيرهم راوا
 اجتماعهم بانها صحيحة
 اما انا اول واستردا
 من نسخة قد وافقت مروية
 على الذي عين في الاجازة
 اهل الحديث اخرا وتقدم
 احضره الطالب لكن اغمض
 صح والاصل استينافنا
 دار الحديث فهو فعل حسن
 عن وان قلت من اذن المناولة
 كيف يقول من روي بالمناولة والاجازة
 واختلفوا في من روي ما تؤول
 اطلاق حديثنا واخبرا
 فالكاتبين بها بجلا
 يسوع ومولايي من يري
 العرض

الح

العرض بالسماح بل اجازة
 والمزبان وابوا لشم
 في تعيينه كما يبعد الواقع
 اذن لي اطلق في اجازتي
 واذا بان الشيخ للبحار
 وبعضهم اني لمطوفهم
 وقد اتى خبر الاوراعي
 ولما اذن اجازة الخطابي
 وبعضهم يخار في الاجازة
 واختاره الحاكم فيما شافه
 واستحسنوا البيهقي بصفط
 وبعض من ناخر استعمل عن
 سماعه من ينفخ فيه ليسك
 وفي البخاري قال لي بحمله
 الحاسر المكاشفة
 ثم الكفاية خط الشيخ ا و
 لاجازة ان اجازتها
 صح على الصحيح والشهور
 واللبث والشمعان قد اجازة
 وبعضهم صحه ذاك منع
 بعضهم في مطلق الاجازة
 اخبر والصحة عند القوم
 اجازة تناولا مما معا
 سوع لي اناح في ناولي
 اطلاق لم يكن في الجواز
 شافهني كتب لي فاسم
 فيها ولم يجل من التراجع
 وبومع الاستاذ ذواته
 اسنانا كصاحب الوجازة
 بالاذن بعد عرض مشافه
 اسنانا اجازة قصرحا
 اجازة ومقرية لمن
 وحرف عن يمينه فاشترك
 حينهم للعرض والمناولة
 الحاسر المكاشفة

وَبَكَتُ أَنْ يَعْرِفَ الْمَلَكُ الْخَطَاةَ الَّذِي كَتَبَهُ وَأَنْطَلَه
تَوَمُّنًا لِلشَّيْءِ الْكَرَّارِ لِنَدْرَةِ الْكَلْبِ وَحَيْثُ أَدَّى
فَالسَّبَبُ مَعَ مَنْصُورٍ شَكَّارٍ أَحْمَرُ نَاحِدَتَا جَوَارِ
وَصَحْحُو التَّغْيِيدِ بِالْكَتَابَةِ وَمَا الَّذِي يَلِيْقُ بِالسُّرَّةِ لَه

السادس اعلام الشيخ

وَيَسِّرُ اَعْلَمُ الشَّيْءِ بِمَا يَرُوْنَهُ أَنْ يَزُوِيَهُ تَجَرُّبًا
يَنْفَعُ الطَّوْسَ وَذَا الْخِتَارِ وَهَذِهِ كَالِمْ خَيْرُ صَارُو
إِلَى الْجَوَارِ وَأَنْ يَكْرَ بَصَرَهُ وَصَاحِبُ السَّامِلِ جَزَاءُ كَرُو
بَلَّ رَدِّ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
وَرَدَّكَ سَتَرْنَا عَنْ مَنْ يَحْمِلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ عَلَيْهِ الْحَلْ

السابع الوصية الكتاب

وَبَعْضُهُمْ أَجَارَ الْمَوْصِي لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَأَوْقِي أَجَالَهُ
يَرُوْنَهُ أَوْ لِسْفَرِ أَرَادَهُ وَرَدَّ مَا لَمْ يَبْرُدِ الرَّجَاءُ دَهْ

الثامن الوجادة

لَمْ يُوَجَّدْ وَتِلْكَ مَضِيدُ وَحَدَّثَهُ مَوْلَى الْبُظَيْرِ
تَغَابَرُ الْمَعْنَى وَذَاكَ أَنْ يَحْدُ خَطَّ طَرَفِ عَاصِرَتِ أَوْ قِيلَ عَمِلَ
مَا لَمْ يَحْدُثْ بِهِ وَلَمْ يَحْدُثْ فَقَلَّ حُطْمُهُ وَجَدْنِ وَأَخْبَرُ زَيْجِ
لَنْ أَتَقَوَّى بِالْحُطِّ قُلْ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَوْ أَذْكَرُ قِيلَ أَوْ طَبِئَتْ
وَكَلِمَةُ مُنْقَطِعُ وَالْأَوَّلُ قَدْ شَبَّ وَصَلَا مَا وَدَّ لَنْتَرَهُ
فِيهِ يَعْنِي قَالَ وَمَنْ أَدْلَسَهُ تَقَبَّحَ إِنْ أَوْ هَدَمَ أَنْ لَنْتَسَحَّ

حَدَّثَهُ

الشيخ
الشيخ
الشيخ

حَدَّثَهُ بِهِ وَبَعْضُهُ دَعَى
وَقَبِلَ لَا الْحَمْلَ إِلَّا الْمَقْطَعَا
بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَمَا الْأَصُو
وَأَنْ يَكُنْ يَغْيِرُ حُطْمَهُ فَعَمِلَ
بِالسَّخَةِ الْوَلَوْنَ قُلْ لَتَغْيِرَ
كُتَابَةُ الْحَدِيثِ

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْإِتِّبَاعُ
عَلَى الْجَوَارِ يُقَدِّمُ بِالْحَزْمِ
وَيَنْتَقِي الْعِجَامَ مَا لَيْسَتْ تَحْجِ
وَقَبْلَ كُلِّهِ لِيَذَى بَسْتَدِلَّ
وَلَيْتَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَاتِي
وَبَيِّنَةُ الْخَطِّ الدَّقِيقِ لَمْ لَا
وَسُرَّةُ التَّقْلِيْقِ وَالشَّقِيقِ كَمَا
وَيَنْقُطُ الْمَرْحَلُ إِلَّا كَمَا اسْتَفْلَا
أَوْ قُوَّةً قَلَامَةً أَوْ نَوَالِ
وَبَعْضُهُمْ خَطُّ مَوْقُفٍ الْمَهْمَلِ
وَأَنْ لِي يَرْمِزُ رَأَوْقَ مَرْثَا
وَيَنْتَقِي الدَّارَةَ فَضْلًا وَارْتَضَى
وَلَوْ لَمْ يُوَافَقْ مَضَى فِي شَمِ الْعَمِ
وَالشَّيْءُ نَسَا اللَّهُ وَالنَّسْلُ لَيْتَمَا

حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا وَرَدَّ
لَمْ يَرَهُ وَيَا لَوْ جَوَّبَ جَزَعًا
وَلَا بِنَا ذَرِيَّتِي الْجَوَارِ نَسْبُوا
قَالَ وَحَوْمَا وَلَنْ لَمْ يَحْضَلْ
وَالْحَزْمُ يَزِيحِي حِكْمَةَ الْقَطْعِي
وَصَبْنَةُ

فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَالْإِتِّبَاعُ
لِقَوْلِهِ كَتَبُوا وَكَتَبَ الشَّيْءُ
وَسُكِّلَ مَا يَسْهُلُ لِمَا يَعْزَمُ
وَالْكَوَامِلُ تَلَيْسُ الْأَشْيَاءُ
تَقْطِيعُهُ الْحُرُوفُ فَمَا وَافَقَ
لِضَيْقِ رِقِّ أَوْ لَوْحَالٍ قَلَا
شَرَّ الْفَرَاةِ رَأَى أَمَا يَسْتَدْرِكُ
أَوْ كُنْتُ ذَاكَ الْحَرْفُ تَحْتَ سَلَا
وَالْبَعْضُ نَقَطَ الشَّيْءِ صَنَاقًا لَوْ
وَبَعْضُهُمْ كَالْمَرْثَا تَحْتَ يَحْمَلُ
مَرَادَهُ وَخَيْرُهُ لَا يَرْمِزُ
إِنْغَالًا لِمَا الْخَطِّ حَتَّى يَحْضُرَا
مِنْهُ لِيَسْطَرَّ أَنْ يَتَأَفَّ مَا تَلَاةُ
مَعَ الصَّلَاةِ لِلَّتِي تَخْطِيهَا

الامام الشافعي
في الامام الشافعي

الشيخ

وإن يكن أسقط في الأصل وقد
ورثه في أصله وأصله
والعقوى وإن المدينين بيضا
واجتنبت الرملة والحذف
منها صلة ولا سيما تكفي

المقابلة

ثم عليه العوض بالأصل ولو
برج مقابل وخير العوض مع
وقيل بل مع نفسه واشترطا
وليسطر السابغ حين يطل
وحوار الاستاذ أن يرى
بين والشيخ من أصل والبرد
شرطه ثم اعتبر ما ذكر

خبر الساقط

وتكثرت الساقط وهو الحق
ما لم يكن آخر سطر ولكن
وخرج الساقط من حيث سقط
وبعد كتب صح أو زد جمعا
ونبه ليس وليغير الأصل
وليس لا يخرج صيب أو صيب
النصيح والتعريض وهو التصديق

ولكنوا

ولكنوا صح على المعرض
وتمتوا فصبوا أصدا أحمد
وصبوا في النسخ والإرسال
لكنوا أصدا أحمد عطا
تخصيص النصيحة بعض يوم
والتي تميزه من لفهم

البرج

وما يريد في الكتاب بتعد
وصلة بالحروف خطأ أولا
أو نصف دائرة أو لأصغر
سقطا إذا كانت سطوره
أو استخذ قولان ما نصف
أو نصف أو حوفا فالف

العمل في اختلاف الروايات

وليس إلا على روايته
بغير ما يكتب أو سمعا
أو زمنا أو بغير ما يعتد
حرفه بخبره ومجلا
الإشارة بالرسم

واختصر في ثلثه حديثا
واختصروا الخبر على أن
فأما وقال الشيخ حديثا عمدا

خطا ولا بد من النطق كذا
 وكنوا عند الشك في سند
 رأى الثماوي ما لا نقضاً
 بعض أولي العرب بأن يقول
 بل حاشي وقل كتب
 كتابه الصحيح
 وكنس اسم الشيخ بعد البسملة
 مؤرخاً وأحياناً بالطهارة
 بخط مؤلفي بخط عرف
 إن حضر الكل والأستغناء
 وليعبر المستمع به أن يستوعب
 فقد رأى بعضاً واستماعه
 إذ خطه على الرقعي به ذلك
 ويجذر المعاري تطويلاً وأن
 صفته رواية الحديث وأداني
 وليروى من كتابه وإن عري
 وعنا أي صفة المنهج كذا
 رأى سماعة ولم يذكره
 ثم إلى توسن في التافعي
 وأن يقين وعلمت سلامته
 فبلا ولا ينبغي النطق بكذا
 لغيره وأطلقاً بها وقد
 وأما من حاشي وقد رآني
 مكانها الحديث فقط وقيل
 مكانها صحيح فحاشيها النجيب
 والسامعيين قبلها من كنه
 أو آخر الخبر والأظهره
 ولو بخطه لنفسه كفي
 من فقهه صفة شيخ أم لا
 وإن يكن بخط مالك سطر
 كذا الزبيري فوضها إذا سئلوا
 كما على السأيد ما تحفل
 يثبت قبل عرضه ما لم يكن
 من حفظه فحاشي ولا أكثر
 عن مالك والصبيداني وإذا
 نعاذ الله وقال ابن الحنن
 والأكثرين بالجواز الواسع
 جازت لدى خبرهم روايتهم
 كذلك

خلاصة

لذلك الصبر والاشم
 ما سبعا والخلف في الصبر
 لا يحفظان بضبط الرضيت
 أقوى وأقوى منه في البصير
 الرواية من الأصل
 ولا يجوز بالتساؤل
 عنه لدى الجمهور واستجاروا
 رخص الشيخ مع الإجازة
 وليس منه ذراً أصواب
 الجمع كالحلان بمن ينفس
 الرواية بالمعنى
 مدلولاً وغيره بالمعنى
 والشيوخ في التصنيف قطعاً قد خط
 قال رحمه الله كذا
 الافتقار على بعض الحديث
 وحذف بعض المتن فاسع أو
 أو أن أم أو لعلم أو من
 وأما المعنى إن يكن ما يخص
 تفصيلاً عن الذي قد ذكره
 وبالله الذي يمتنع أن يفعل
 فإن أنجز الآي كماله
 ثم إلى الجواز ذوا افتقار
 التسميع بقراءة الحان والمصنف
 ويجذر الحان والمصنف
 على حديثه بأن يحذف
 فحق الحق على من طلب

والأخذ من أولهم لاكتسب
 أصله المحدث والخطبة
 فإن في الأصل خطأ
 ومنه المحدثين بضم
 في الخبر لا يخلط المعنى به
 ويذكر الصواب جازما كذا
 والبدل بالصواب أو لا يسد
 وليأت في الأصل ما لا يكثر
 والسند يدرى أن في قوله
 وصححو السند راك ما ذكر
 فحتمه من بعض متني وسند
 وحسنوا البيان كالمستعمل
 اختلان الفاظ السيوخ
 وجب في أكثر من سمع
 بلفظ واحد وفي الكل صح
 بياض مع قال أو مع قال
 أكثر في اللفظ أو في السند
 بأصل من يشبهه فكل
 الزيادة في سبب السند
 والشبه إن كان بعض سبب
 إلا يصلح نحو ما أو غيري
 أي جدي
 أخذ من

أما إذا التمس التمس
 الألف واللام في التمس
 الرواية في التمس
 والتمس التي باستناد فسط
 والألف واللام في التمس
 جواز أن يفرق بعضا بالسند
 ومن يفتيد سند الكتاب مع
 تقديم المتن على السند
 وسبق من لو بعض سند
 وأول سند فمخبره
 في ذلك بعض المتن قدمت على
 إذا قال الشيخ مثله أو نحوه
 وقوله مع حذف من مثله
 فالظاهر المتع أن يكتمل
 إن عرق الأولى بالتعويض
 والمتع في نحو فسط قد حكي
 واختار أن يقول مثل متن
 وقوله إذ بعض متن لم يسبق
 وقيل أن يعرف ذلك ما الخبر
 وقال إن نحو تبا الإجازة
 ليدل على التمس بالمثل وعكسه
 في أول الخبر فقط فذهب
 ما بعده فالفصل وأولاً ثم
 الرواية التي باستناد بها واحد
 مجتهد بكلمتي أخو ط
 ما بعده مع وبه والاكتر
 لاخذ كذا أو لفصاح أسد
 أخوه احتياطاً وخلفاً رفع
 لا يجمع الوصل لأن يندى
 وقال خلف النقل معناه
 بعض فيه فالخلاف فملا
 أو نحوه يزيد متنا قبله
 بسند الثاني وقيل دل
 والفتي والتميز للتلقيط
 وداعى النقل معناه بى
 قبل ومنته كذا أو يفتي
 وذكر الحديث فالتمع أحق
 يرجى الجواز وليسان المقتر
 لا طوى واعتقدوا لثارة
 ليدل على التمس بالمثل وعكسه

وإن رسولك قد أرسل
وقد رجا جواراه أن يفتل
السماع على نوعين من النوعين
ثم على السامع بالمذاكرة
والمنع عن تخمين وإدراج
وسمعه عنه كي لا يفتل
فإن كان يفتل راو وقطعه
مع البكان كحديث الإفك
وحذف واحد من الإسناد
أذا حدث

وصحح النسخة في الحديث
ثم توصا وأعتسل وأستعمل
صوتنا في الحديث وجلس ياد
أخلص الشبهة طالب فهم
أو في الطريق حيث أحييت
بأنه يحسن الحسن
وررر والفتح بعد البارع
ويكتفي بالإسناد إذ غنى
فإن يكن ثابت عقله يسئل
والبصوي والجهي وفيه

الحجج بدل

ويبلغ

أي ما بال
نحوه بل
يضعه فعل
سج

ويبلغ أصاكا الأعمى
رحمان راو فيه دل هو حق
وليفته كره لا أخذ عنه
ولا تقم لأحد وأقبل
وأخذ وصل مع سلام ومنا
وأخذ من الأمل لا يحسنه
تلك نوع فأكبر مستمليا
بما لا وقتا بما فاسمه
وأستحسن الكذب بقاير على
والجزء فالصلاة ثم أفتل

له وصلى ورحي را فعا
وذكر معروف في بشي من لغت
لا رجع تجاير ما لم يكن
وارو في الاملا عن سموخ قديم
ما ذبح من قاذية ولا شرد
على الإسناد قصير من
وأستحسن الإسناد في الأوائل
وإن خرج المرواة متفقين
وليس بالإملاء حين يكمل
أذا طالب الحديث

وأخلص التنية في طلبك

وإن من سيد بحر قد عرف
ونزل كحديثه حصصه الآخر
بلد وفيه أولى منه
عليهم ولحديث رسل
في بد مجلس وختمه معا
أزج الإشباع والأخذ إن
محصلا البغضة مستويا
سلفا أو متهما كسمعه
وتعده استنصت ثم يسئل
بغيره من أوى ذكرت وأنزل

والشيخ رحم الشيخ ودعا
لغند راو وصفه ففعل
يكرمه كائن عليه نقص
أعلامه وأنفعه وأفهم
عن كل شيء نوزن وأعتد
وأجيب الشغل خوف الغش
بدا الحكايات مع التوارد
محال الإثبات فهو حسن
غني عن العرض لزوج يحصل
أذا طالب الحديث

وجزا بعد البصوي مضرك

أي الشيوخ

وما به من شدة الرجل
 وأعمل بالسمع في المضائل
 عليه نظره بحيث يصعد
 أو الحياض قلب واختب
 ما شئت من عالكا ونار
 ويقل إذا كتبت قمر
 فليس من أو الكتاب ممت
 وإن يضو حال عن سنيها
 أو قصر استعان داحظ فقد
 وعلموا إلى الأصل را خطا
 ولا تكن مقصرا أن تشمعا
 وأقرا كتابا في علوم الأشر
 وبالصحيحين أو أن تم الشئ
 بما اقتضته حاجه من سندر
 وعمل وخبر ما لا محمد
 من غير ما الكبر للحنفي
 وكتب المؤلفين المشهور
 واختصم بالقدري ثم ذاك
 إذا تأملت إلى التاليف

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

طريقان
 طريقان

قسما
 من
 هذا

طريقان جمعه أنبا با
 وجمعه معلا كما فعل
 وجمعا أنبا وشيوخا أو
 كرامة الجمع ليدى تفصيل
 العالي والشا
 وطلب العلوسية وقد
 وقسموه خمسة فالأول
 إلى الأسماء وقسم الشرب
 بنسبة للكتب الستة إذ
 فإن يكن من شئ فمواقفه
 أو شئ من شئ كذا قال
 فهو المسألة وخبر راحة
 ثم علونهم الوفاة
 لأخوتهم للحنين
 ثم علونهم السماع
 وحيت دم فهو ما يجبر

الغريب والعزير والشهور
 وما به مطلقا الراوي انفرد
 بالإنفراد من إمام مجمع
 من واحد والثين والعزير

أو سندر انقوده
 يعقوب أغلى زينة وما
 تراخا أو طرقا وقد را
 كذا الإخراج بلا تحري

١١
 فصل بعض الشرو ومورد
 قرب من الرسول وهو الأفضل
 إلى إمام وعلو نسبي
 ينزل من طريقها أخذ
 مع علو فهو المواقفه
 وإن يكن سواها عدا حصل
 الأفضل بالواحد فالصاحه
 أما العلوك مع الثقات
 أو الثلاثة منضت سيني
 وضده الشرو كما لأنواع
 والصحة العلوك عند النظر

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

ان قيل

منه الصحيح والضعيف قد
 كذلك المشهور ايضا فسموا
 على الحديث والمقصود
 ومنه ذواتنا مستفرا
 فقولنا في روجه والحج
 وحسن بالانتم فيما ذكره
 مسخ الحقايق وان سنده الى
 ويعقوب اعني ما ية من كذا
 عن ابن القاط الحديث 8
 والنصر او معمر خلف اول
 ثم تلى ابو عبيد واقفي
 فاعز به ولا تحض بالحق
 وخبر ما سترته بالوارد
 كذلك عند الترمذي والحاكم
 المسلسل
 مسلسل الحديث ما تاردا
 حاله او وضعا فسد
 ونسبه الى مكان مشتمل
 ومنه ذواتنا يقطع السلسلة
 التامع والمنسوخ
 والتامع والمنسوخ 4

ان قيل

كلهم
بول

وقف سري ومعه روافد الاكرام

والمنسوخ رفع المشايخ السابقين
 ان يعنى به وكان الشافعي
 او صاحبنا وعرف التامع او
 دلالة الإجماع لا المنسوخ به
 كالقول في رابعة ليس به

التصحيح

والعسكري والدارقطني صنف
 في المتن كالصنفين سنا غير
 صنف فيه الطبري فقال
 وأطلقوا التصحيح فمظهر
 وواصل بوجه والاخذ
 وصنف المصنف لأم عكره
 وبعضهم طعن سكون نونه

مختلف الحديث

والمثنان زافاه من آخر
 كمن لا يورده مع كذا عوى
 أو لأن شيخا فاعمله
 حقا لارسال والمريد في منصل الاسناد
 وعدم التامع والمقبول
 لكن زيادة اسم راوي السند
 كذا

الاسناد لم يزل
منسوخ فخرج

وَإِنْ تَحَدَّثْتَ أَتَى فَالْحِكْمَةُ
 مِنْ كُلِّ الْأَحْيَاءِ مَا زِيدَ وَقَحَّ
 مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 رَأَى النَّبِيُّ شَيْئًا ذُو صُحْبَةٍ
 وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ عَامًا وَعَشْرًا
 وَتَقَرَّرَ الصَّحْبَةُ بِاشْتِهَارِ أَوْ
 تَبَادُؤِ عَامًا وَأَيُّهُ عَدَلَ قِيلَ
 فِي قِسْمَةٍ وَالْمَكْتُورُونَ سِتَّةٌ
 الْخُرَجَاءُ الْبَوَاهِرُ سِتَّةٌ
 الْكُرُثِيُّونَ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
 عَلَيْهِمُ السَّهْرَةُ الْعَبَادَةُ
 وَهُوَ وَرِيدُ وَابْنُ عَبَّاسٍ هُفَمُ
 وَقَالَ مَسْرُوقُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى
 رَيْدِي الدَّرَجَاتِ نَحْوَ الْحَيِّ
 ثُمَّ أَنْهَى لِرَبِّهِ وَالْبَقِيَّةُ حُجَلُ
 وَالْعَدْلُ ابْنُ حَصْرَةَ فَتَدَخَّلَ
 الْحُجَرُ زَعُونَ أَلْفًا وَتَبَيَّنَ
 وَهُوَ طَبِيقٌ لَنْ تَرُدَّ لَقَدْ رُئِيَ
 وَالْأَفْضَلُ الصَّدِّيقُ عُمَرُ

وهو من زاد وحده
 على ألف غيره

يومئذ
 يومئذ
 يومئذ

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

أَفْضَلُ قَبْلَهُ خَلَفَ حَكِيمٌ
 فَالْشَّيْءُ الْبَاقُونَ وَالْبَذَرِيَّةُ
 قَالَ وَفَضْلُ السَّابِقِينَ مَعْدُودٌ
 قِيلَ لِمَنْ أَمَلُ الْقَبِيلَةِ لَنْ تَخْتَلَفَ
 قِيلَ أَبُو بَكْرٍ وَنُفْلٌ كُلُّ عَلَى
 وَقِيلَ رَيْدٌ وَأَدْعَى وَفَاقْنَا
 وَمَا أَنْزَلَ الْعَبِيرُ مِنْ رِيَّةٍ
 وَقَبْلَهُ السَّابِقُ بِالْمَدِينَةِ
 وَقِيلَ الْآخِرُ ابْنُ عُمَرَ
 وَأَنْتَ ابْنُ مَالِكٍ بِالْمَعْمُورَةِ
 وَالشَّامُ قَانِ بَشِيرٌ أَوْ ذُو مَالِكٍ
 وَأَنْتَ فِي حُجْرَةِ ابْنِ لَيْسَ تَبَيَّنَ
 وَفِي السُّطُوحِ ابْنُ الْحَيِّ
 وَفِي حُجْرَةِ ابْنِ مَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ
 وَقِيلَ أَمْرٌ لَيْسَ تَبَيَّنَ
 مَعْرِفَةُ النَّبِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

فَتَكَرَّرَ قَوْلُ الْوَقْفِ جَاءَ ابْنُ
 وَأَخَذَ قُلُوبَهُ الْمُرْضِيَّةُ
 فَيُقْبَلُ لَمْ وَقِيلَ بَدْرِي وَقَدْ
 أَيْمَ اسْمُ قَبْلُ مَنْ سَلَفَ
 وَمَدْعَى إِخْوَانِهِ لَمْ يُعْشَلْ
 لَعَفْصٌ عَلَى حَدِيثِهِ انْتِفَاقًا
 أَبُو الطَّعْمِلِ مَاتَ عَامَ بَابِ
 أَوْ سَهْلٌ أَوْ كَبِيرٌ أَوْ مَكَّةُ
 إِنْ لَا أَبُو الطَّعْمِلِ فِيهَا قَبِيرٌ
 وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَضَى بِالْكُوفَةِ
 خَلَفَ وَقِيلَ يَدُ مَشْقُورٍ لَمْ
 وَأَنْ بِالْجَزِيرَةِ الْعَرَضُ قَضَى
 وَمَضَى قَانِ الْحَارِثُ بْنُ حَرْبٍ
 وَقَبْلَهُ رُوَيْغٌ بِبَزْرَةَ
 بَادِيَا أَوْ طَبِيقَةُ الْمَكَّةِ
 مَعْرِفَةُ النَّبِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

هذا هو معنى الكورث
 لما يورد في الروايات

وقول من عد سعيد فغلط
 لكنه الأفضل عند أحمد
 وفصل الحسن لعل الباقين
 وفي نسخة التاميين الذي
 وفي الكبار القمها السبعة
 ثم سليمان بن عبيد الله
 أما أبو أسامة أو سالم
 والمذكر كون جليله قسم
 وقد تبع في الطباق التابع
 المحل عنهم كأي السراة
 وقد بعد تأييدا صاحب
 رواية الأكارع عن الأصاغير
 وقد رواه الكبير عن أبي القعقير
 أو فيها ومنه أخذ الصحاح
 رواية الأقران
 والقرآن من أسنن وفي أسنن
 مدحها وموادة أحد
 الإخوة والأخوات
 وأوردوا الإخوة بالتصنيف
 قد رواه لأنه بنو أخيه
 أربعة

في نسخة
 بنو أسنن

في نسخة
 بنو أسنن

أربعة أو يوم السماء
 وسبعة نحو بني سمرين
 وسبعة بنو مقرن وهم
 والأخوان بمكة لعنهم
 رواية الأبا عن الأبا وعكسه
 وصنفوا فيما من ابن أحمد
 ولعن بنو أسنن والشمي
 أما أبو بكر عن أحمد
 فإنه لا بن أبي عبيد
 وعكسه صنف فيه الوايلي
 ومن أمته إذا ما أنصف
 تسعين عن أبي قطحوي
 واسمهم ما على التثنية فاعلم
 والتأني أن يزيد فيه بعده
 ولا كثر أختجوا بغير وحلا
 وسلسل الأبا القمها بعد
 السابق والأحق
 وحسنوا في سابق ولاحق
 مؤنكر مؤنكر وجدي نذكر
 ومحمدة أجمل سفيان
 وأختها ثلاثة بنو زور
 مهاجرون ليس بهم عدل
 أي ابن مشغور وما دونه
 ١١

في نسخة
 بنو أسنن

سَبْعَ ثَلَاثُونَ وَفَرْنِ وَأَبِي
مَنْ لَمْ يَرَوْعْنَهُ إِلَّا وَاحِدٌ
وَمُسْتَصَفٍّ فِي الْوَحْدَانِي
لِحَاكِمٍ مِنْ شَهْرٍ أَوْ كَوْنِ
وَعَلَّطَ الْحَاكِمَ حَيْثُ رَعِمَ
فَقِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَ الْمُسْتَبِ
مَنْ ذَكَرَ يَنْعَوِي مُتَعَدِّدَةً
وَإِعْدَانِ لَعُوفٍ مَا يَلْتَلِسُ
مَنْ لَعِنَ رَاوِي يَنْعَوِي خَوْماً
مُحَدَّثِ السَّائِبِ الْعَلَامَةِ
وَبَابِ الضَّرْفِ اسْتَأْذَنَ دُكْرُ
أَفْرَادُ الْعِلْمِ
وَلَعِنَ بِالْأَفْرَادِ سَمَاءُ وَلَعِنَا
أَوْ سُدَّ عَمْرٍو وَسُرَّ السُّوَا
الْأَسْمَاءُ وَلَكِنَّ
وَإِعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَلَكِنِّي وَقَدْ سَمِعْتُ
رَأْسَهُ كَتَبْتُهُ أَفْرَاداً
خَوَالِي بَلَرْنَ خَرَمَ فَذَكَرْنِي
وَالْقَائِي مَنْ لَكِي وَلَا أَسْمَاءُ دُرِي

ثَلَاثَةٌ
أَبِي خَلْفَةَ

مَنْ لَكِي بِالْأَلْفَابِ وَالتَّعَدُّدِ
وَأَنْ خَرَجَ بَابِي الْوَلِيدِ
مَنْ دَوَّوَا الْحَفَنَ كُنَّا وَغَلِمَ
وَعَلَسَهُ وَدَوَّ الشَّهَارِ بِسَمِ
أَلْفَابُ
وَإِعْنِ بِالْأَلْفَابِ فَرَعَا جَعَلَ
خَوَالِي الضَّعِيفِ أَيْ جَسِيمِهِ وَنَ
بُحُورَ مَا يَكْرَهُهُ الْمَلَقْتُ
لَعْنَةُ مُحَمَّدٍ ابْنِ جَعْفَرٍ
الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ
وَإِعْنِ بِأَصْوَرَتِهِ مُؤْتَلَفٌ
خَوْسَلَامُ كُلُّهُ تَشَقُّقٌ
أَبَا عَلِيٍّ يَنْهَوِي خَوْفَ الْحَدِّ
وَأَبَا عَلِيٍّ الْحَقِيقِ وَأَبَا سَمِ
وَأَبَا مُحَمَّدٍ ابْنِ نَابِضٍ خَفِ
تَلَتْ وَالْحَبْرَانِ أَخِي خَفِ
عَبْرَانِي ابْنَ عِمَارَةَ الْكُسْرِ
وَبِي قَوْلِي ابْنَ حَسَنَةَ حَسَرَامُ

أَبَا خَالِدٍ

في يومه من سنة ١١٩٠

والشام عيسى بن يوسف
في بقعة وبالكلام من الكتي
في السمر بالفتح وما غسل
والعامري ابن علي عظامه
وروح مسرور في رصفه
ابن زيد وابن عبد الملك
وصفوا الخال في الزواجر
وصفوا حاطا او حاطا
والسكنى افع في الانصار ومن
ومن انما لك ولهم ما
ولما سيقا راي ابو الحكم
وابن سعيد بن علي المازني
وفي خلف ولبشر العجم
لبشر ابن عمرو او لبشر
جد علي بن ماسم سرير
ولما محمد ابن عمر عره
دواشيه فغير والعالية
ابن قدامة كذاك واليد
ابن العلا وابن علي سفيان
محمد ابن حارم كذاك لمحمد

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

كذا ابن الرعي ونسبه
حصبنا العجمه انا ساسان
كذلك حبان ابن مقدون
ابن عطية مع ابن نوسي
حبيبنا اعم في ابن عبد الرحمن
لان الزبير وراي الكسري
واضم حليما في ابن عبد الله
ربيد ان الصلبي واضم
وان ابي سرح لحد اليك
عمرو مع القبيلة ابن سله
والد عامر كذا السلمان
كلم عبيد كذا
وانع عمادة انا محمد
وعامر بحالة ابن عبدة
عقيل القليل وان جاليد
لم كذا الانبياء الا بشي
نورا انسيب ابن صليح حسن
بالنون سائلا وعبد الواحد
والتوزي محمد ابن الصلبي

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

فدعفت وابن حدير عده
وافتح انا حصبنا اي عثمان
ولده وابن ملال والسنن
ومن ربي سعد انا نال بوسا
وان عدى ولو كنية كان
ابا نازد بخلاف حبي
كذا ابن علي وانه
وفي ابن حبان سليم كثر
يوال نعمان وابن بوشنا
واخت لجد الخالق ابن سله
وابن مريد ولد سفيان
لكن عبيد عديم مصفر
واضم انا نسي عماد الفرد
كل وبعض بالشكون فبده
كذا ابو الحجي وفان واخذ
قال سوي شيان واكرنا فحل
وان بسلام خلفا انسيان
وما لك ابن الاوس لصديك يابو
وفي الجوزي عظم جيم ياتي

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

في يومه من سنة ١١٩٠

احمد فیضی

عبد
قضاء الاكثر
بفتح الميم والياء
والطير بكسر هاء والياء
ها فافهم مضمونه وذال
محمده

فِي شَهْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدٍ وَحَا
 وَانْشَبَ حَزَامًا سَوِيًّا مِنْ بَنِي
 وَسَعْدًا لِيٍّ يَنْطَوُّ فِي النَّشْبِ
 الْمُتَّفِقُ وَالْمُفَارِقُ

فَلَمْ يَلْقُوا الْمُسْتَرْفِقَ
لَكِنْ سَمِعَ بَاتَهُ لِحِدَّةُ
وَاحِدٍ مِنْ جُفَعَرٍ وَجَدَهُ
وَلَمْ يَلْقُوهُ ابُو اَعْمَرَانَ
لِذَا اخَذَ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ
ثُمَّ ابُو بَكْرٍ مِنْ عِيَّاشٍ لَهُمْ
صَاحِبُ اَرْبَعَةٍ كُلِّهُمْ
مِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَفُطَ وَتُسْكَلُ
اِنْ كُنْتَ ابْنُ بَرٍّ اَوْ عَامَرٌ قَدْ
فِي الشُّبُورِ ذِي اَوْ عَتَقَانِ
مِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَسَنِ

٣
تخصيص المشايخ
مركب مفق الفظ
أو عكسه أو حقه ومف
وإن شي وتان الأسدي
المشتبه

كان يتفق الاسماء
او الكائنات لفظا
او خطا و يختلفون
لفظا او يتفقون
و يختلفون

على المضبوط
بالفتح والاعجام

مفتی محمد رفیع الدین

ما زائد

کتابخانه عمومی
مکتب

ان الہی

مجلس

پیشانی و والد

المُسْتَشَبَةُ الْمُقْلُوبُ
وَالْمُسْتَشَبَةُ الْمُقْلُوبُ
كَانَ يَرِيدُ الْأَسْوَدَ الرَّبَّانِي وَكَانَ الْأَسْوَدُ يَرِيدُ الْإِسْثَانِ
مَنْ نَسِبَ إِلَى الْغَيْرِ أَبُوهُ

وَلَسَوْفَ يَأْتِي السُّوَيْ الْأَسْفَلُ
وَحَدَّ حُجْرَانِ ثَمِيَّةٍ وَجَدَ
يَنْسَبُ كَلِمَةً بِالتَّشْبِيهِ
الْمُسَوِّوْنَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

وَسَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ قُلْ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا

وَمِنْهُمْ الرُّؤَافَاءُ الْمُنَافِقِينَ
كَانُوا فِي الْحَبْطِ وَفِي الصَّاعِ
رَأَوُا إِلَى سَعِيدٍ ذَلِكَ الْحَقُّ
وَمِنْهُمْ خَوَاصِلٌ لَا تَعْلَمُونَ
لَوَارِثَ الرُّوَاةِ وَالْوَقَاةِ

وَوَضَعُوا التَّائِبَ لَكَذِبٍ
فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّادِقُ
ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّيِّئِينَ
سَنَةَ اخْرُجَ عَشْرَةٌ وَثَمِصَ

منہم ابن خضیل رحمہ

وہل ہنہ
مینی ۵

م ابو لیس

وَالثَّلَاثُ بَعْدَ عَشْرِينَ عُمْرًا
عَادَ بَعَثَانِ كَذَلِكَ بَعَثِي
وَطَمَحَ مَعَ الزَّيْرِ جَمْعًا
وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ فَضِي
سَنَةً أَحَدِي بَعْدَ خَمْسِينَ
فَضِي أَنْ عَوْنِي وَالْأَتَمُّ سَنَةً
وَعَاشَ حَسَنًا كَذَا حِكْمُهُ
سَيِّئُونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ
وَمَوْتُ حَسَنًا ثَلَاثَةَ كَذَا
قَلْبًا حَوْلَ طَبْعِي بِنِ عَمْدِ الْفَرَبِي
مَدَانٍ مَعَ خَمْسِينَ وَأَنْ يُوْقِلَ
وَفِي الصَّغَابِ سَنَةً قَدْ عَمَّرُوا
وَبَقِيَ الثَّوَرُ عَامَ أَحَدِي
وَبَعْدَ فِي السَّجْعِ ثَلَاثَ سَبْعِينَ
وَبِأَنَّهُ بَوَّخُفِيَّةً فَضِي هُ
لَا رَجْعَ ثُمَّ فَضِي مَأْمُورًا
بِأَنْ يَخَارِي لِسْلَةَ الْفَطْرِ لَدِي
وَسَنَةً سَنَةً أَحَدًا فِي رَجَبٍ
بِمَجْمُوعٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبَوًا
سَنَةً لَشَجْعٍ بَعْدَ مَا وَدَّو السَّكَا
ثُمَّ خَمْسِينَ وَخَمْسِينَ لَسِي

عاشوا عيشة
فيا جليلي

في يوم الاثنين
في يوم الاثنين

معه ففقدت
التي كان مع

الودود
المحسنان

فما دار الباعث
الفرقوني في رح

أخمس قرن
في يوم الاثنين

خَامِسَ تَرْتِينَ عَامَ خَمْسَةَ تَرْتِينَ
وَفِي الثَّلَاثِينَ أَبَوًا لَعَنِي
مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَابْنِ خَمْسَةَ
مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعِيفِ
وَأَعْلَى لَعْنِ الْجَرَحِ وَالتَّقْدِيلِ
بَيْنَ الصَّحْبَةِ وَالسَّقِيمِ وَأَعْلَى
وَمَعَ دَقِيقِ حَقِّ وَلَقَدْ
لَأَنْ يَكُونَ خَصْمًا لِي أَحَبَّ
وَرَمَا دَكَلَمُ الْجَارِحِ
فَرَمَا كَانَ لِي جَرَحٌ مَخْرُجٌ
مَعْرِفَةُ مَنْ أَخْلَطَ لِي الثَّقَاتِ
وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَخْلَطَ لِي
مَخْرُجًا وَلَمْ يَكُنْ لِي سَائِبٌ
إِسْتِغْنَاءً ثُمَّ أَنْ يَكُنْ عَرُوبَةً
لَدَى أَحْصَيْنِ الشَّدَى الْكَلُوفِي
كَذَا لَنْ يَتَمَّامَ لِي صَبْرًا أَدْعِي
وَأَنْ يَمْلِكَنِي مَعَ السَّهْوَدِي
لِي أَنْ يَحْدَ بَعْدَ مَعَ الْفَطْرِ نَفِ
طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ
وَلِلرَّوَاةِ طَبَقَاتٌ تَعْرِفُ
بِالسَّنِّ وَالْأَحْزَادِ وَكَمْ مَصْنُفٌ

٢

وَبَعْدَهُ لَارِجٌ عَمْدُ الْغَنِيِّ
وَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا لِقَاءُ
خَطْبَتُهُمَا وَالْمَوْرَى فِي سَنَةٍ
١٠

عنه في
مجلد على النجاشي
والأفندي سرح

في يوم الاثنين
في يوم الاثنين
في يوم الاثنين
في يوم الاثنين

في يوم الاثنين
في يوم الاثنين

في يوم الاثنين
في يوم الاثنين

يَقْلِبُهَا وَأَبْنُ سَعْدِ صَفَتْ فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفِ
الموالي من العلماء والرواة

وَرَبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ مَوْلَى عُنَاةٍ وَهَذَا الْأَغْلَبُ
أَوَّلُهَا الْحَلْفُ كَالْقَبِيلِ مَالِكِ أَوَّلُ الَّذِينَ كَانُوا جَعَلُوا
وَرَبَّمَا يَنْسَبُ مَوْلَى الْمُوَلَى خَوْسَعِيدِ ابْنِ سَارِ أَصْلًا
أَوْطَانِ الرِّوَاةِ وَبَلَدَانَهُمَا

وَصَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبِلَدَانِ نَسَبُ الْأَكْثَرِ لِلْأَوْطَانِ
وَأَنْ يَكُنْ فِي بِلَدٍ تَبْنِي سَكَنَ قَابِدِ أَيْلِ الْوَلَى وَتَبْنِي حَسَنَ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْبَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ يَنْسَبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِلَى السَّاحِبَةِ
وَكَمَلَتْ بَطْنِيَّةُ الْمُهْمُونَةِ قَبَرَتْ مِنْ خِذَرٍ بِنَا مَصُونَةِ
قَرْبَتَنَا الْمُخَوِّدُ وَالْمُسْتَكْوَدُ الْيَوْمَ تَنْزِجُ الْأُمُورَ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَاللَّامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْسَامِ
وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابِنَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الْمُبَارَكِ حَادِي عَشْرِينَ شَعْبَانَ
مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ ٨٨٨ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

